وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مخبر البحث في السياسات العامة و التحديات التنموية والامنية في بلدان المغرب العربي

فرقة البحث جيوسياسية الموارد في منطقة المغرب العربي

و فرقة البحث prfu

"السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الاقليمي المغاربي وجنوب الساحل : الفرص والتحديات"

بالتعاون مع: مخبر الدراسات والأبحاث السياسية في افريقيا

تقرير الندوة الوطنية حول:

السياسة الافريقية لفرنسا:

"التحديات، الرهانات، والمآلات"

يوم 11 فيفري 2024

الهيئة المشرفة على الندوة الوطنية

الرئيس الشرفي للندوة: مدير المدرسة د / زكريا وهبي

المشرف العام على الندوة: مديرة المخبر أ.د/ ابتسام أوعشرين

مدير المخبر د/ عبد الحفيظ جبابلية

رئيس الندوة: أ.د/ علي لراري

رئيس اللجنة العلمية: د/ ناصر عامر

رئيس اللجنة التنظيمية: د/ حليمة موساوي، د/ هجيرة أوبعيش

نظّمت هذه الندوة الوطنية الموسومة بالسياسة الإفريقية لفرنسا: التحدّيات الرهانات والمآلات، في مرحلة حاسمة ومفصلية من تاريخ العلاقات الفرنسية الإفريقية، شهدت فيها هذه الأخيرة، جملة من التطورات والتحدّيات، نتيجة لتظافر العديد من الأحداث التي طرأت على المشهد الإفريقي، وخاصة في العقد الأخير، الذي تميّز بظهور أجيال جديدة من النخب السياسية في فرنسا، الدولة الاستعمارية والتي حافظت على نفوذ وتأثير وهيمنة كبيرة على مختلف الدول التي استعمرتها، وأجيال جديدة، كذلك، من الحكّام الأفارقة، الذين لم يشهدوا المرحلة الاستعمارية.

لفقد تعاملت القوى الكبرى مع إفريقيا الفرنكفونية (أي مستعمرات فرنسا السابقة) على أنّها حديقة خلفية لفرنسا، وذلك لمدة تجاوزت نصف قرن تقريبا، بيد أن هذا التعامل ما فتئ يتغيّر، نحو اختراق متزايد للهيمنة الفرنسية و تحدّ واضح لنفوذها، تمثّل أساسا في دعم الانقلابات العسكرية المناوئة لفرنسا، ودعم النخب السياسية المعادية لفرنسا.

وعليه، فإنّ الندوة الوطنية هذه، حاولت تسليط الضوء على محاور عديدة من هذه العلاقات المضطربة، بدءا بالمداخلة التي ألقاها الأستاذ البروفيسور شريف دريس من المدرسة الوطنية العليا لعلوم الصحافة و الإعلام وتناول فيها **تباين الرؤى و التصورات و تغيرها من قبل الرؤساء الفرنسيين لعلاقات فرنسا مع دول الساحل**، وركّز فيها على تباين التعامل والاستراتيجية وحتى الأساليب، حيث يشير الباحث إلى حدوث ما يمكن اعتباره قطيعة في الإدراك والممارسة بين جيلين من الرؤساء، حافظ فيها الجيل الأول على نفس النهج و الطريقة، التي تنظر إلى إفريقيا الفرنكفونية عموما، ومنطقة الساحل كفناء خلفي لفرنسا، ومؤكدا على متانة هذه العلاقات القائمة على التبعية المفرطة ممثلة في ما يسمّيه الفرنسيون شبكة فرنسا الإفريقية، التي تولّى شؤونها جاك فوكار Jacques Foccart منذ الرئيس الفرنسي شارل دوغول، و استمرت هذه الشبكة في صياغة السياسة الإفريقية لفرنسا إلى غاية نهاية فترة الرئيس الفرنسي جاك شيراك ، وهو آخر الرؤساء الفرنسيين الذين عايشوا المرحلة الاستعمارية.

ومع مجيئ الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي دخلت العلاقات الفرنسية الإفريقية عهدا جديدا، تخلّلته تحولات عميقة في الخطاب السياسي الفرنسي وفي السلوك السياسي، حيث أصبحت فرنسا مرتهنة لسياسة أمنية جديدة تنظر إلى إفريقيا كمصدر للتهديدات أكثر من كونها مصدرا للفرص، بينما استمرت في سياستها الاقتصادية المكبّلة للاستقلال و التنمية في إفريقيا عبر الاستمرار في السياسة المصرفية القائمة على الفرنك الإفريقي ، أي بقاء السياسات المصرفية و المالية ل14 دولة إفريقية

تابعة لسياسات البنك المركزي الفرنسي، علما أن السياسة المالية للدول هي إحدى أدوات تحقيق السيادة و الاستقلال ، وعرّج الأستاذ إلى التحديات الأمنية في مالي و الحرب على الجماعات المسلحة التي كانت مبرر فرنسا في التمدّد العسكري ونشر القواعد في كثير من الدول الافريقية ، خاصة عبر حملة برخان و سرفال في مالي.

لكن هذه السياسة الأمنية وعوض أن تحقق الأمن أضافت للدول الإفريقية تحديات جديدة و أدخلتها في أتون أزمات متلاحقة، حيث تبنّت فرنسا استراتيجية قائمة على البعد العسكري لوحده متجاهلة الأبعاد السياسية و التنموية المؤدية لانعدام الاستقرار، ومنها على وجه الخصوص، التفاوت في التنمية بين المناطق و الأقاليم، و استئثار فئات محدودة من الشعب بخيرات البلاد المتأتية أصلا من علاقات هذه النخب الوظيفية مع المستعمر القديم ، ناهيك عن انخراط و اختراق الكثير من الدول للهيمنة الفرنسية ، على غرار الصين و تركيا اقتصاديا و روسيا الفدرالية عسكريا، وبخاصة عبر، مجموعة فاغنر، و التي ساهمت في تأجيج الأوضاع الأمنية و استغلال الخطاب الجديد المعادي للهيمنة الفرنسية،.

و هو ما أشار إليه الأستاذ سمير حمياز في مداخلته الموسومة : **التحولات الجيوسياسية في منطقة الساحل الإفريقي: بين تآكل النفوذ الفرنسي وتغلغل قوى دولية جديدة**، أبان فيها الباحث أنّ فرنسا لم تعد اللاعب الوحيد في المنطقة وأن دورها و نفوذها آخذ في التآكل بفعل الاختراق الصيني الذي أحدث طفرة في المبادلات التجارية والمشاريع في البنية التحتية وقطاع البناءات ، وركّز الباحث في مداخلته عن الفروق الذي تميّز العلاقات الصينية الإفريقية عن السياسة الفرنسية، مؤكدا على حرص الصين على أن لا تظهر بمظهر المستعمر الجديد، فهي قوة لا تثير مخاوف الأنظمة السياسية و لا تضع أي شروط، وخطابها السياسي مطمئن ولا يتبنى أي نبرة استعلائية، وهو ما تفعله تركيا ولو بمستويات أقل نتيجة التباين في موازين القوى، تمّ يعرّج على الدور الروسي المقتصر على الأدوات الاستراتيجية العسكرية و تبنيه لسياسة أمنية تقوم على دعم النخب العسكرية المعادية للنفوذ الفرنسي من خلال منظمات عسكرية خاصة كجماعة فاغنر.

وفي نفس المنحى سارت مداخلة الأستاذ عبد الله تلّي الذي ركّز على **تضعضع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل نتيجة للسياسات الأمنية الفاشلة للسلطات الفرنسية**، و التي عوضا أن تجلب الأمن والاستقرار للمنطقة أدخلتها في أتون حالة من الفوضى العارمة و الاحتراب، أن ما سمّته فرنسا حربها على الإرهاب لم تجلب إلا توترا و بيئة أمنية حاضنة لإرهاب أكثر شدة و انتشارا وأن فرنسا لم

تكن مهتمة أو معنية بإقامة السلم و الأمن في المنطقة بقدر ما كانت حريصة على إدامة هيمنتها على النخب الحاكمة ومنع أي فرص للتغيير و الإصلاح السياسي في المنطقة، وذلك عكس ما تناولته الخطابات السياسية الفرنسية الجوفاء.

بينما ركّزت دراسة الأستاذ سامي كعبش والموسومة: " **إفريقيا في التقارير الدولية: قراءة اقتصادية للمستعمرات الفرنسية"**، على الجانب الاقتصادي والمبادلات التجارية، حيث بينت هذه الدراسة ضعف الاستثمارات الفرنسية في القارة السمراء، ما عدا في القطاعات الاستخراجية النفط و اليورانيوم" ، و ضعف اسهاماتها في التنمية الاقتصادية لهذه الدول، بالرغم من أنّ الكثير من هذه الدول تخضع خضوعا مباشرا للسياسات النقدية و المالية الفرنسية ، وهي قراءة تسمح لنا بدحض الخطاب الرسمي الفرنسي الذي يدّعي حرص الدولة الفرنسية على أمن ورخاء الدول و الشعوب الإفريقية، وما يزيد من التعجّب من ضعف السياسات التنموية الفرنسية الموجهة للقارة السمراء، هو مستوياتها المتدنية مقارنة مع دول وافدة جديدة كالصين و تركيا اللتان انتجتا سياسات توسعية اقتصادية معتبرة.

بينما تناولت الدراسات الأخرى جوانبا مختلفة أخرى تركّز على العامل الإعلامي كالدراسة التي قدّمتها الباحثة مريم ضربان حول **سياسات النسيان الرقمي**، حيث تعاملت مع عامل يعتبر فاعلا وحسّاسا في المرحلة الراهنة وهو موضوع الذاكرة الجماعية وتغير الرؤية والتصور بفضل الثورة التكنولوجية في وسائل الإعلام والاتصال وما أفرزته من جيل جديد لا يتعامل مع العلاقة الفرنسية الإفريقية بنفس المنطق الاستعماري القديم باعتبار الأنماط الجديدة في عالم الاتصال أفرزت فضاءات جديدة للتواصل و والتعاطي مع القضايا المصيرية للقارة الإفريقية بعيدا عن السردية الاستعمارية، وهو ما تعاملت معه بطريقة مختلفة الدراسة التي قام بها الأستاذ علي لراري حول **الفرنكوفوبيا المتجددة في المستعمرات الإفريقية** محاولا فهم حقيقة الموجة الجديدة من المظاهرات المعادية للتواجد الفرنسي في القارة ، سواء كان هذا التواجد عسكريا سياسيا اقتصاديا أو حتى ثقافيا ولغويا، حيث أكّدت الدراسة على وجوب التريث و عدم المسارعة بإطلاق أحكام مسبقة قد تكون مجانبة للصواب وضرورة فهم هذا الاتجاه وتمييز الظرفي منه عن الهيكلي و البنيوي. حتى لا نقع في اسقاطات قد يفنّها المستقبل القريب.

بينما تناولت المداخلة الأخيرة للأستاذ سمير حكيم **مكانة الساحل الإفريقي في التوجهات الفرنسية الجديدة وحلم استرجاع المكانة**، وهي دراسة حاول فيها الأستاذ فهم الدور الجديد الذي يراد لمنطقة

الساحل أن تؤديه في الاستراتيجية الفرنسية الجديدة، وطرح فيها مختلف السيناريوهات ، التي تظهر أغلبها صعوبة العودة إلى المنطق القديم الذي كان يسيّر العلاقات الفرنسية الإفريقية، بالنظر إلى تغير النخب الحاكمة في إفريقيا والتي لا تعتبر من مخرجات السياسة الفرنسية، وإلى بروز دول جديدة تنازع فرنسا مكانتها ونفوذها، على غرار الصين وتركيا في المجال الاقتصادي و روسيا في الميدان العسكري.